البحوث والدراسات

سياسة العولمة وانعكاساتها على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت*

د. عوض خلف العنزي**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة – بشكل أساسي – إلى تعرف مفهوم العولمة وطبيعتها وتقويم آثارها المتوقعة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي، وذلك من خلال تعرف آراء عينة الدراسة المكونة من ٢٥٠ فرداً حول الآثار الإيجابية والآثار السلبية للعولمة على العمالة الوطنية وتحديد كيفية مواجهة هذه الآثار من خلال بعض السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الدولة في مجال الاستثمارات والتدريب في الموارد البشرية والانفتاح والشفافية. هذا وقد تمخضت الدراسة عن العديد من النتائج، وبعض التوصيات لمعالجة هذه الآثار واقتراح بعض الموضوعات للدراسات المستقبلية.

مقدمة:

حملت بدايات القرن الحادي والعشرين في طياتها متغيرات دولية كثيرة، وقد بدأت آثار هذه المتغيرات تظهر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وانسجاماً مع سمة العصر فإن هذه المتغيرات قد جاءت سريعة وشاملة وعميقة؛ سريعة بمعنى أن المجتمعات والدول ليس أمامها مجال للتفكير أو المواجهة، وشاملة كونها تؤثر على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، أما

* يشكر الباحث إدارة الأبحاث بجامعة الكويت على دعمها لمشروع البحث تحت رقم (Iu01/04).

** دكتوراه الفلسفة في الإدارة، جامعة باث، إنجلترا، المملكة المتحدة، عام ١٩٩٠م، وأستاذ مشارك بقسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

كونها عميقة، فذلك نابع من تأثيراتها على مضمون العلاقات الإنسانية، لتعيد صياغتها على أسس مختلفة عما كان سائداً في الفترات السابقة، وهذه التغييرات وغيرها أطلق عليها إجمالاً مصطلح العولمة. هذا، وقد تعددت تعريفات مصطلح العولمة (Globalization)، حيث عرفها الدجاني (١٩٩٨م) بأنها "مشتقة من الفعل عولم"، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعله، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم. أما الجابري (١٩٩٧) فقد عرفها بأنها "تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، وتنميطه على مستوى العالم".

لقد جاءت العولمة في ظل ظروف دولية واقتصادية واجتماعية متسارعة، شكلت فيها ثورة الاتصالات عاملاً أساسياً ومحوراً رئيسياً من خلال توفيرها لكثير من الجهود وتوفير العديد من فرص التبادل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، متجاوزة كل الحدود المتعارف عليها بين الدول والشعوب (سعيد، ١٩٩٨م)، وهو ما جاء في كثير من الحالات على حساب العديد من الأطراف غير القادرة على مواكبة هذه التحولات، وبخاصة دول الجنوب.

وفي إطار هذه التحولات أفرز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، القائم على العولمة، مجموعة من التحديات الخاصة بفتح الأسواق وحرية انسياب السلع والخدمات واقتصاديات الإنتاج الكبير، وما يقوم عليه من خفض التكلفة وزيادة المنافسة والحرية الاقتصادية والشفافية، وهو ما يفرض إدخال العديد من التغييرات في هيكل المؤسسات والمنشآت المالية والتجارية والخدمية، وما تقوم عليه من مكونات مادية وبشرية.

وقد كان لهذه التوجهات العالمية العديد من الانعكاسات على مختلف القطاعات في الدول النامية، ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظراً للارتباط الكبير بين اقتصاداتها والاقتصاد العالمي، وخصوصاً في قطاع العمالة والتوظيف.

وفي إطار هذه الاعتبارات تأتي أهمية هذه الدراسة حول "سياسات العولمة وانعكاساتها على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت".

وجاء هذا الاختيار نابعاً من كون العمالة الوطنية الكويتية هي الثروة الحقيقية للمجتمع، وعلى قوتها وتنميتها تتوقف نهضة المجتمع وازدهاره، أما القطاع المصرفي فيمثل أحد أهم قطاعات التنمية بوصفه محرك الجوانب التمويلية التي هي جوهر سياسات العولمة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، يمكن في إطارها التمييز بين:

- **الأهمية العملية:** وتتمثل في الوقوف على طبيعة سياسات العولمة، وانعكاساتها على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، أمام الأهمية المحورية لطرفي الدراسة "العمالة الوطنية" و"القطاع المصرفي".
- **الأهمية العلمية:** إثارة النقاش بين الباحثين والمهتمين حول الجوانب المختلفة والقضايا التي تثيرها هذه السياسة محل الدراسة، باعتبار العولمة محور التفاعلات الدولية في العالم المعاصر، والمحرك الرئيسي لهذه التفاعلات بما يفرض على الباحثين تناول مختلف جوانبها بالدراسة والتحليل، ووضع التصورات والبدائل التي يمكن من خلالها تفعيل إيجابياتها، والحد من سلبياتها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية، منها:

- بيان الأبعاد النظرية لمفهوم العولمة من حيث طبيعتها، وسياساتها، والخصائص التي تميزها، وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- بيان الآثار والانعكاسات التي يمكن أن تفرزها العولمة وسياساتها على العمالة، وبخاصة ما يرتبط منها باتفاقيات التجارة الدولية (الجات)، والقواعد الحاكمة لدور منظمة العمل الدولية.
- بيان البدائل والسياسات التي يمكن من خلالها الحد من الانعكاسات

السلبية لسياسات العولمة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، وتفعيل انعكاساتها الإيجابية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، قد تتأثر عند تطبيق اتفاقية التجارة العالمية، ولا سيما أن تحسين وضع العمالة يجب أن يمر عبر تحرير التجارة العالمية، وزيادة التبادل التجاري بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وهو ما يتطلب الربط بين مستوى الأجر والإنتاجية، بوصف ذلك أحد متطلبات العولمة (التمويل والتنمية، ١٢/١٩٩٧م).

وفي إطار هذه الاعتبارات تأتي هذه الدراسة للبحث في طبيعة السياسات التي تقوم عليها ظاهرة العولمة، وما يمكن أن يترتب على هذه السياسات من تداعيات وانعكاسات على مختلف القطاعات، مع التركيز في هذا الإطار على انعكاساتها على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت.

الإطار النظري للدراسة:

١ – مفهوم العولمة:

تعددت الاتجاهات حول مفهوم العولمة ودلالتها اللغوية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن ذلك أن العولمة – في دلالتها اللغوية – هي "جعل الشيء عالمياً"، أي جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، وقد وضعت كلمة (العولمة) في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على مفهوم (Globalization)، ويعرف معجم ويبسترز (Websters) العولمة بأنها" إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً، وأن معناها السياسي والثقافي والاقتصادي لا يتحدد بالقدر اللازم، إلا إذا تم النظر إليه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين".

وعرفها **صبري** (١٩٩٨م) بأنها "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد

والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".

وعلى الرغم من أن أكثر من كلمة عربية قد استخدمت لترجمة مصطلح "Globalization"، فإن كلمة العولمة أصبحت هي الأكثر تداولاً. وظل استخدام كلمات مثل (كوكبة، كونية، تعولم) محدوداً، وحتى باستخدام كلمة عولمة فإن هناك اختلافاً في أصل الاشتقاق؛ فـ (الدجاني) اعتبر أن "عولمة" مشتقة من الفعل "عولم"، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعله، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم.

بينما يرى **(الجابري، ١٩٩٧م)** أن الكلمة تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، مثل قولبة؛ أي وضع الشيء في قالب ومن ثم يأخذ شكله، وبهذا المعنى يكون معنى عولمة وضع هذا الشيء على مستوى العالم، أما (الحروب، ١٩٩٨م) فيرى أن العولمة، تعني الصورة النهائية أو الصورة الجامعة الظاهرة.

وتمثل ثورة الاتصالات روح عصر العولمة وعمودها الفقري (عصمت، ١٩٩٨م) فقد اختزلت كثيراً من الجهود ووفرت الفرص لتبادل تجاري وثقافي عبر حدود لم يعد للدولة قدرة للسيطرة المحكمة عليه، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الانطلاق الكبير لوسائل الإعلام بعد استخدام نظم الإرسال الرقمية، فإن "الثقافة العالمية" بدأت تحل بشكل كبير مكان الثقافات الوطنية والقومية (الجابري: ١٩٩٧م).

فالعولمة – من حيث كونها نظاماً عالمياً – آخذة في التوسع والانتشار، وتقوم على عدد من الخصائص، من بينها التطور في مجالات الاتصال عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والإنترنت، التي انعكست في عمق التأثير في الثقافات وفي السلوك الاجتماعي وفي أنماط المعيشة، واتساع دائرة الخيارات الاقتصادية من خلال حركة الاستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة وتضاؤل القدرة على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً.

والعولمة وإن كانت عامل تقدم في العديد من المجالات، فهي تثير في الوقت نفسه مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها ومواجهتها بفاعلية، كظاهرة الإقصاء الاجتماعي، ونمو الجريمة العالمية، وتهديد الأوضاع الاقتصادية في دول الجنوب (التويجري، ٢٠٠٠م).

٢ – محددات العولمة:

بدأت العولمة في المجال الاقتصادي حيث استطاعت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات أن تعولم الإنتاج، وحدث تحول من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقارات، وهذا بدوره جعل الاحتكار سمة عالمية، كما حدث تغير جوهري على الصراع الاجتماعي في العالم، واتسم الصراع بالعالمية تحت اسم المركز والأطراف، والمركز هو الفئة المحتكرة للإنتاج والسوق بينما الأطراف هم الغالبية العظمى من الطبقات الدنيا والمتمركزة بشكل أساسي في الدول النامية **(مصطفى، ١٩٩٨م)**، لكن هذه التطورات لم يكن لها أن تتم دون بنية تحتية تتناسب معها، لذلك برز مفهوم العولمة في مجال الاقتصاد والمال بوصفه نتاجاً للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة في تطور الفكر الرأسمالي.

وأصبحت عمليات الحوسبة المتقدمة وتسارع الاتصالات من شروط هذا التطور، بجانب وجود قوانين اقتصادية تحرر التجارة الدولية لتفتح الأسواق أمام الحركة النشيطة لتلك الشركات، فكانت اتفاقية الجات التي سعت إلى رفع القيود عن حركة السوق وإنهاء الحماية الوطنية للإنتاج المحلي، كما تقلص دور الدولة في العملية الاقتصادية ليقتصر على توفير الحماية والاستقرار لحركة السوق العالمية دون التوقف عند شروط التنمية الوطنية وهو ما انعكس في استصدار القوانين التي تتيح المجال لحرية الاستثمار الأجنبي دون حدود وتخفيض الضرائب ليصبح قانون العرض والطلب هو الناظم الوحيد لحركته.

وقد أشار **هنتنجتون** (١٩٩٨م) إلى أن التطور النوعي في العملية الاقتصادية صاحبه تغير في البنى الفوقية (الثقافية السياسية والاجتماعية)؛

لهذا لم تبق العولمة محصورة في المجال الاقتصادي بل امتدت إلى المجالات الثقافية، من خلال الثورة الإعلامية الضخمة، وعلى الرغم من الحديث عن حرية الاختيار وتعددية الثقافات المتاحة فإن الثقافة الغربية التي تخدم العولمة الاقتصادية هي التي جرى تعميمها – من وجهة نظر هنتنجتون –؛ فالغرب يحاول الحفاظ على وضعه المتفوق والدفاع عن مصالحه بتعريفها على أنها مصالح المجتمع العالمي، وهنا أشار الجابري (١٩٩٧م) إلى أن العولمة أصبحت نظاماً اقتصادياً له ثقافته؛ فالعولمة إلى جانب كونها نظاماً اقتصادياً هي أيضاً أيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه.

٣ – عوامل ظهور العولمة وانتشارها:

يتمثل جوهر عملية العولمة في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي، وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود البضائع والخدمات، والأفراد، ورأس المال، والأفكار، والمعلومات والمؤسسات، وفي هذا الإطار تتعدد العوامل والاعتبارات التي كان من شأنها انتشار ظاهرة العولمة، وتزايد تأثيراتها:

- عمليات الدمج والتوسع بين المنشآت الكبرى، التي أدت إلى تراكم فوائض مالية لا تجد أحياناً مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، وقد أشار **الأطرشي** (١٩٩٨م) إلى أن هذه الفوائض المالية تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود التي قد تواجه حركتها.
- تزايد دور الشركات المتعددة الجنسية وأهميتها، ومؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة)، وعولمة النشاط الإنتاجي والمالي واندماج أسواق المال، وتغيير مراكز القوى الاقتصادية العالمية، وتغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.
- التدويل المطرد للاقتصاد العالمي وتصاعد أهمية العلاقات الاقتصادية

الدولية، من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به الشركات العملاقة التي تمتد أنشطتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج الدخل العالمي وتمويله وتوزيعه، ويشير **زكي** (١٩٩٣م) إلى تأثير هذا التدويل المطرد والدور الذي تقوم به هذه الشركات لكونه أحياناً غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره على المستويات الوطنية، وأصبحت النظرة للعالم بوصفه الوحدة الاقتصادية الأساسية.

- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، وما ارتبط بها من تأثيرات برزت في التغييرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج، وبروز ظاهرة القرية العالمية وتقليص المسافات نتيجة تطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب، وتطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم واختلاط الحضارات والثقافات وتعاظم دور المعلوماتية وإدارة نظم المعلومات.

٤ – العولمة وأسواق العمالة:

خلال الاجتماعات التحضيرية لإنشاء منظمة التجارة الدولية دارت مفاوضات حول التعريفات الجمركية بين بعض الدول المشاركة، وتم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧، ووقعت عليها ٢٣ دولة، وبدأ سريانها في أول يناير ١٩٤٨م (مصطفى، ١٩٩٤م).

وسعت الجات إلى تحقيق عدد من الأهداف العامة، من أهمها: العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة، والسعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها، والارتفاع بمستويات الدخل الحقيقي، والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية، وتشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة في

الاستثمارات العالمية، وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية، وانتهاج المفاوضات وسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية (الاقتصادي، ١/ ١٩٩٤م).

ومنذ إنشاء "الجات" سنة ١٩٤٧م، أجريت سبع مفاوضات دولية كبرى لإنشاء منظمة للتجارة العالمية، ثم كانت جولة أوروجواي، التي ترتب عليها توقيع "اتفاقية منظمة التجارة العالمية" في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م، وتوصلت جولة أورجواي إلى ٢٦ اتفاقية شملت مجالات: الزراعة، والملابس والمنسوجات، والحواجز الفنية للتجارة، ومجالات التجارة المرتبطة بالاستثمار، والتفتيش قبل الشحن، وقواعد المنشأ، وإجراءات منح تراخيص الاستيراد، والدعم والإجراءات المضادة، والإجراءات الوقائية، والخدمات، ومجالات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، والإجراءات والقواعد التي تحكم فض المنازعات (الاقتصادي، ٤/ ١٩٩٤م).

وقد أثارت البلاد النامية انتقال العمالة بوصفه يدخل في باب الخدمات، وكان هدفها إزالة العوائق التي تضعها البلاد الصناعية في مواجهة العمالة المتنقلة أو المهاجرة، وقد اعترضت البلاد الصناعية على أن تتناول المفاوضات قضايا الحق في التشغيل أو الإقامة الدائمة ولكنها وافقت على الحق في مراقبة تنفيذ الالتزامات التي ترتبط بها بلاد الاستقبال.

وهنا عانت الدول العربية، التي انضمت إلى اتفاقية الجات، أو تلك التي في طور الانضمام[١]، تحرير التجارة في الخدمات، وإخراج العمالة من دائرة اتفاقية

(١) الدول العربية الأعضاء: كانت الكويت والبحرين والمغرب أول الدول العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، وكان ذلك في أول يناير ١٩٩٥م، ثم تونس (٢٩/٣/١٩٩٥م)، وجيبوتي (٣١/٥/١٩٩٥م)، ومصر (٣٠/٧/١٩٩٥م)، وقطر (١٣/١/١٩٩٦م)، والإمارات (٤/١٠/١٩٩٦م)، والأردن (٤/١١/ ٢٠٠٠م)، وعُمان)٩/١١/٢٠٠٠م)، أما الدول العربية المراقبة أو التي في طور الانضمام، فتضم: الجزائر، السعودية، السودان، العراق، لبنان، ليبيا، اليمن.

(الجات)، ومن ثم تقييد تصدير العمالة التي تعتمد عليها كثير من الدول بوصفها أحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي، وإخراج العمالة من نطاق (جات) واعتبارها سلعة مقيدة يتفق مع اتجاه دول الشمال لفرض المزيد من القيود حول الهجرة، وحول استيراد العمالة الوافدة من الجنوب.

وفي إطار التداعيات التي أفرزتها العولمة على سوق العمل الدولي، أشار التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية حول "توجهات الاستخدام العالمية ٢٠٠٤م" إلى أن معدلات البطالة العالمية الكلية ارتفعت خلال عام ٢٠٠٣م إلى ١٨٥,٩ مليون شخص، ويتوزع العاطلون عن العمل بين الرجال (١٠٨,١) ملايين، والنساء (٧٧,٨) مليوناً، وأكثر المتضررين هم من بين الشباب في الفئة العمرية بين ١٥ و ٢٤ سنة، وبلغ عددهم (٨٨,٢) مليوناً.

وأشار التقرير إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت ارتفاعاً في البطالة، ووصلت النسبة إلى ١٢,٢٪، وهي أعلى نسبة للبطالة في العالم. وقد نتج ذلك من إعادة هيكلة الاستخدام في القطاع العام ونتيجة نسبة النمو المرتفعة في القوى العاملة، هذا بالإضافة إلى سياسة التوطين التي اعتمدتها العديد من دول الخليج، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول المصدرة للعمالة (منظمة العمل، يناير ١٩٩٤م).

وفي تقرير أصدره مكتب العمل الدولي (٢٠٠٤م) خلص إلى أن عدد العمال المهاجرين في العالم وصل إلى نحو (١٧٥) مليون عامل مهاجر، نصفهم نشطون اقتصادياً، أو يعملون، أو يمارسون نشاطاً مقابل أجر، وأن عدد المهاجرين الذين يعبرون الحدود بحثاً عن العمل مرشَّح للارتفاع بشكلٍ كبيرٍ في العقود المقبلة بسبب فشل العولمة في تأمين الوظائف والفرص الاقتصادية في دول الموطن.

وذكر التقرير أن تدفقات المهاجرين من التحويلات النقدية إلى بلدانهم، بلغت نحو ٨٠ مليار دولار سنوياً (عام ٢٠٠٢م)، أي ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية، وأضاف أن النساء يشكّلن نسبة ٤٩٪ من إجمالي عدد

المهاجرين في العالم، كما تزداد أعداد النساء اللواتي يسافرن بمفردهنّ لأنّهن مصدر الرزق الأساسي لعائلاتهنّ، وأنّ نسبة تراوح بين ١٠٪ و١٥٪ من المهاجرين هم في وضع غير قانوني، مما يزيد من حدة المشكلات التي يتعرضون لها (مكتب العمل، سبتمبر ١٩٩٤م).

وفي مواجهة هذه التداعيات تعددت الجهود الدولية، وبخاصة في السنوات الخمس الأولى من القرن الحالي؛ فقد دعا مكتب العمل الدولي (يناير ٢٠٠٠م) إلى اعتماد مبادرة جديدة متعدّدة الأطراف لمواجهة الانعكاسات الاجتماعية للعولمة، والحدّ من انعدام تكافؤ الفرص بين الدول بعضها وبعض، وضمان حصول العاملين على منافع الاقتصاد الشامل، في الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء.

كما أكدت منظمة العمل الدوليّة أهمية تأمين عمل لائق للجميع، وإرساء الأسس الاجتماعية للاقتصاد الشامل، وذلك من خلال العمل على حماية المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل، والقضاء على العمل القسريّ وعمل الأطفال، والتمييز في العمل والاستخدام، وتعزيز الاستخدام من خلال توفير العمل اللائق للجميع.

وتعزيز الحوار الاجتماعي ما بين العمّال والإدارة والحكومة، وتدعيم قدرات منظمّات العمّال وأصحاب العمل والحكومات، على تحليل المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع الحوار من خلال تطوير المؤسسات والآليّات على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك تطوير نهج أكثر فعاليّة يضمن تكافل الأهداف الاجتماعيّة وأهداف العمل (عالم العمل، يناير ٢٠٠٠م).

والعمل على دمج استخدام الشباب في سياسات الاستخدام الشاملة، وتحفيز النمو المستند إلى الاستخدام الكثيف والواسع النطاق، ودعم مبادرات استخدام الشباب، والحرص على حصولهم على تعليم عالي النوعية، ومساعدة أصحاب المبادرات الفردية منهم على الحصول على المساعدات التي يحتاجون إليها، سواء عبر الخدمات التي تسهّل لهم فهم سوق العمل، أو عبر المساعدة

على تأسيس أعمال صغيرة، أو الحصول على رأس المال (عالم العمل، ديسمبر، ٢٠٠١م).

وفي ٢٠٠١م، أكد منتدى الاستخدام العالمي أهمية رفع مستويات التعليم والتدريب؛ وتحسين الصحة والسلامة المهنيّتَين؛ وتعزيز القابلية للاستخدام والتكييف عبر سياسات ناشطة في سوق العمل، وتأمين شبكة حماية اجتماعية، وتعزيز هذه الأولويات عبر الحوار الاجتماعي واحترام معايير العمل الأساسية(عالم العمل، يونيو ٢٠٠٢م).

وفي ندوة عقدها المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال الكويت (ديسمبر ٢٠٠٣م) أكدت أهمية حرية انتقال عناصر الإنتاج من مال وعمال وحرية انتقال الأفكار والمعلومات والتقنيات والمؤسسات، وتأهيل القدرات البشرية ووضع استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة (عالم العمل، مارس ٢٠٠٤م).

وفي عام ٢٠٠٤م أصدرت اللجنة العالمية، حول البُعد الاجتماعي للعولمة، تقريراً عن "عولمة عادلة – خلق الفرص للجميع"، وجاء في التقرير أنّ قدرة العولمة على فعل الخير كبيرة؛ فهي قد فتحت الباب لمنافع كثيرة، وعزّزت المجتمعات المفتوحة والاقتصاديات المفتوحة، وشجّعت تبادلاً أكثر حرّيةً للسلع والأفكار والمعرفة...، لكن ثمّة تفاوتات عميقة ومتواصلة في سياق العمليات الحالية للاقتصاد العالمي، وهي تفاوتات غير مقبولة أخلاقياً، وغير مستدامة سياسياً.

فالعولمة، من وجهة نظر الغالبية العظمى من سكان العالم، لم تلبِّ طموحاتهم البسيطة والشرعية بالحصول على عملٍ لائقٍ ومستقبلٍ أفضل لأولادهم، ففوائدها بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين، ومخاطرها ملموسة، والفساد واسع الانتشار، والإرهاب العالمي يهدّد المجتمعات المفتوحة، ومستقبل الأسواق المفتوحة موضع شكّ متزايد.

وأشار التقرير إلى أن تحويل العولمة إلى عملية عادلة وشاملة أمرٌ صعبٌ

ولكنّه ممكن، ويشكّل أولويةً عالميةً ملحّة، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال أن يكون العمل اللائق للجميع هدفاً عالمياً يتمّ السعي لتحقيقه من خلال السياسات الوطنية والدولية المتكاملة، وهو ما يمكن أن يساعد على الحدّ من التوترات الاجتماعية ضمن البلدان، ومن الخلافات الاقتصادية فيما بينها.

فعولمة أفضل هي، من وجهة نظر الكثيرين، المفتاح لحياةٍ أفضل وأكثر أماناً في القرن الحادي والعشرين، ومن الممكن توسيع منافع العولمة لتشمل مزيداً من البشر، ويمكن تقاسمها بشكلٍ أفضل بين البلدان وفي داخلها، والعولمة العادلة تتطلّب تحسين الإدارة داخل البلدان وعلى المستوى الدولي، وأن يحترم كلّ بلدٍ حاجات الآخرين ومصالحهم عند صياغة سياساته الوطنية (اللجنة، مايو ٢٠٠٤م).

الدراسات السابقة:

واكب الاهتمام بظاهرة العولمة على المستوى السياسي والإعلامي اهتمام الباحثين والدارسين بالظاهرة على المستوى الفكري والبحثي؛ فتعددت الدراسات التي تناولت الظاهرة وأبعادها المختلفة؛ ففي **دراسة عزيز** (٢٠٠١م) ميز في إطار ظاهرة العولمة بين عدد من الأبعاد الأساسية، منها: البعد السياسي، والبعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والاجتماعي، وانتهى إلى أن برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وسياساتها أدت إلى تقليل فرص البلدان النامية لزيادة صادراتها السلعية، إضافة إلى إغراق أسواقها بالواردات الصناعية، القادمة من الدول المتقدمة؛ ومن ثم إضعاف صناعاتها المحلية الإنتاجية، وفرض تحديات وقيود جديدة على الصناعات الاستهلاكية.

وإن العولمة الاقتصادية التي تقوم على تشجيع سياسة الخصخصة، وتحجيم الدور الاقتصادي للدولة، يمكن أن تؤدي إلى الكساد الاقتصادي والانكماش والبطالة، ونقص الإيرادات العامة، ومن ثم انخفاض القدرة على الإنفاق على الخدمات العامة.

أما **مارتين** (١٩٩٨م) فقد أشار إلى أن تمركز رأس المال في شركات

الاحتكار العابرة للقارات يعني أن البطالة تعولمت، فوفقاً لأنصار العولمة فإن ٢٠٪ من حجم الطبقة العاملة يكفي لإنتاج ما يسد حاجة المجتمع البشري من سلع وخدمات، وهو ما يعني أن ٨٠٪ من القوى العاملة في العالم سيتحولون إلى عاطلين عن العمل.

كما خلص **حبيب** (١٩٩٨م) إلى أن النمو السريع والمطرد للبطالة أصبح ظاهرة مقلقة ليس لدولة بحد ذاتها بل للعديد من الدول؛ فالكثير من دول المركز أصبحت تعاني اتساع ظاهرة البطالة، استناداً إلى أن جوهر القاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي "إنتاج أكثر ما يمكن من السلع بأقل ما يمكن من العمل".

وفيما يتعلق بتأثير العولمة على القوى العاملة أكدت **الخواجة (٢٠٠١م)** أن للعولمة تأثيراً على العمالة؛ وذلك نتيجة لتغيّر طبيعة أسواق العمل في الدول النفطية، وحدوث تحولات في نظم الإنتاج وتنظيم العمل، وتزايد معدلات البطالة، وانتهت إلى تأكيد أهمية عدد من الإجراءات التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، ومنها: الاهتمام بتطوير سياسات التنمية البشرية، وإعادة النظر في منظومة اكتساب المعرفة، وتطوير النظم التعليمية حتى تتوافق مخرجاتها مع احتياجات السوق، والعمل على دعم منظومة البحث العلمي في الدول العربية وتحديثها.

أما دراسة **عبدالله** (٢٠٠٠م) فقد تناولت أسباب المعارضة العالمية لظاهرة العولمة، وذكرت أن من بين هذه الأسباب: تناقض ما تملكه منظمة التجارة العالمية من سلطة تفوق سلطة الدولة مع متطلبات السيادة الوطنية، وهو ما يؤثر في قدرة الدول على سن التشريعات والقوانين والقواعد التي تلائم خططها وتوجيهاتها، واتهام الشركات المتعددة الجنسيات باستغلال العمالة في الدول النامية عن طريق تشغيلهم بأجور زهيدة، ومعارضة فتح الأسواق الغربية والأمريكية لما يمكن أن يترتب عليه من دخول سلع دون المواصفات البيئية والصحية السليمة، ومعارضة تشغيل الأطفال.

وهنا يرى **هلال (٢٠٠٠م)** أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يمثل مشكلة في حد ذاته، لكن عدم الانضمام يمثل مشكلة أكبر، فالانضمام يعني تقديم تنازلات تتلخص في تطبيق قواعد السلوك التجاري الدولي المتفق عليها، وتقديم التزامات محددة في مجالي السلع والخدمات، أما عدم الانضمام فيعني الحرمان من الحصول على حقوق نفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية، بأحسن الشروط وفقاً لقاعدة الدولة الأكثر رعاية.

وأنبه **زكي** (١٩٩٩م)، إلى أن الحديث عن العولمة المالية لا يجوز أن ينصرف إلى المزايا المتوقعة منها فحسب، بل يجب الإحاطة أيضاً بالمخاطر التي تنجم عنها، وهو ما يفرض على الدول النامية – ومنها الدول العربية – تبني العديد من السياسات الكفيلة بالحد من هذه المخاطر، وتفعيل الآثار الإيجابية للعولمة.

وهنا أشار **رزق** (١٩٩٨م) إلى أن خيارات تبني القوانين والضوابط الجديدة لاتفاقيات الجات هي خيارات حسنة وسيئة في آن واحد، وأن التعامل الفعال مع هذه الخيارات – بنوعيها – يتوقف بالدرجة الأولى على السياسات التي تتبعها هذه الدول وقدرتها على التوافق مع الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه السياسات، وبخاصة أن ظاهرة العولمة وتداعياتها – كما يرى **عبد الرحمن (١٩٩٨م)** – ستتواصل، وإن كان ذلك قد يتم بخطاً أبطأ، مع تباطؤ حركة تحرير التجارة لدخولها في أصعب المراحل، مثل الحواجز غير الجمركية، والخدمات، والأتمتة، وتقنية المعلومات.

ودعماً لهذه الرؤى السلبية التي سيطرت على العديد من الدراسات العربية، جاءت نتائج عدد من الدراسات الأجنبية، لتمثل دعماً لهذه الرؤية، وتناولت التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنجم عن سياسات العولمة على القوى العاملة، ومن ذلك أن العولمة يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفوارق بين الأجور في الدول الصناعية والنامية، وصعوبة دخول الخريجين الجدد من الشباب إلى سوق العمل (Mander & Goldsmith, 1996)، وضعف إجراءات حماية العمل، وخسارة

فرص العمل أمام تزايد الدعوات إلى تقليص حجم المنشآت، وتزايد الاتجاه إلى ميكنة العمليات المختلفة في مختلف القطاعات(Hirst & Thompson, 1996)، وارتفاع مستوى البطالة(Bairoch & Hslleiner, 1996)، وكذلك تأثير تقلص الإنفاق العام ودور الحكومة على الاستخدام في القطاع العام(Strange, 1998)، هذا بجانب تزايد الفجوة المعرفية بين العاملين، بسبب تفاوت القدرة على مواكبة التطورات العلمية(Kennedy, 1996).

وفي مقابل هذه الرؤى السلبية، أكدت الدراسات التي يميل أنصارها إلى دعم العولمة وسياساتها، أن هذه السياسات يمكن أن تحقق العديد من التأثيرات الإيجابية على العمالة، وحركة القوى العاملة، ومن بين هذه التأثيرات: رفع معدلات كفاءة القوى العاملة، أمام التقدم في مستويات الاتصال وتقنية المعلومات، والتواصل العالمي الذي يمكن أن يسهم في ترسيخ الخبرات الوطنية والاستفادة منها في الشركات والمجالات الدولية مما يرفع مستويات تأهيل العمالة الوطنية وزيادة قدراتها الإنتاجية (Mcgrew,(others) - 1990)، وتضييق الفجوة بين القطاعات التنموية المختلفة في مختلف دول العالم في ظل ثورة الاتصالات الهائلة حالياً، والمساعدة في نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة من مختلف دول العالم عبر التوسع في الاستثمارات (Griswold, 1998)، والتوسع في فرص العمل التي تتاح أمام العمالة الوطنية، وكذلك زيادة القدرة على المنافسة في سوق العمل مع زيادة قدرات العمالة الوطنية وخبراتها (Rosenau, 1994).

وفي إطار هذين التيارين المتعارضين، يمكن القول – بعد الدراسات التي وقف عليها الباحث – إنه وإن كانت هناك طفرة واسعة وغزارة في البحوث والدراسات التي تناولت سياسات العولمة وانعكاساتها، سواء على مستوى الدراسات العربية أو الدراسات الأجنبية، فإن هناك ندرة كبيرة في الدراسات التي تناولت تأثيرات سياسات العولمة، على القوى العاملة، وتزداد هذه الندرة فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي، وتكاد تقتصر الدراسات التي تناولت، بالأساس،

قضايا العمالة في ظل سياسات العولمة، على تلك التي قامت بها أو أشرفت عليها منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإسهام في الحد من هذه الندرة، وبخاصة بدولة الكويت، مع الأخذ في الاعتبار أن الباحث قد استفاد من النتائج التي انتهت إليها الدراسات السابقة، في تصميم استمارة الاستبانة الخاصة بدراسته **لاستطلاع آراء عينة من القوى العاملة الوطنية حول تأثيرات** ظاهرة العولمة على القوى العاملة، وذلك بالتطبيق على القطاع المصرفي بدولة الكويت، في محاولة لتفعيل ما انتهت إليه هذه الدراسات من تأثيرات إيجابية، والعمل على تجنب ما يمكن أن يترتب عليه من تأثيرات سلبية.

القطاع المصرفي بدولة الكويت:

يتكوّن القطاع المصرفي بدولة الكويت من تسعة بنوك محلية تجارية ومتخصّصة[٢]، تتوزع بين ستة بنوك تجارية (بنك الكويت الوطني، البنك التجاري الكويتي، بنك الخليج، البنك الأهلي الكويتي، بنك برقان، بنك الكويت والشرق الأوسط) وبنكين متخصصين (البنك العقاري الكويتي، وبنك الكويت الصناعي) وبنك إسلامي واحد (بيت التمويل الكويتي)، ويشرف بنك الكويت المركزي على القطاع المصرفي كله حيث يقوم – إضافةً إلى رسم السياسة النقدية للدولة – بتحديد آلية عمل البنوك والقيام بالدور الرّقابي والتنظيمي لها.

وعلى الرغم من أن المصارف الكويتية تشترك مع الخليجية بشكل عام في حجم ونوعية التحديات التي تواجهها، فإن دراسة مصرفية متخصصة (أعدها معهد الدراسات المصرفية) تحت عنوان "القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الخليجي في حالة فتح السوق المحلية أمام المصارف الخليجية"، كشفت أن

(٢) تم استبعاد بنك التسليف والادخار بوصفه بنكاً حكومياً، يقوم على تقديم القروض دون فوائد.

هناك العديد من المجالات التي تتمتع فيها البنوك الكويتية بميزة تنافسية جيدة مقارنة بنظيراتها في دول المجلس.

فمن حيث متوسط معدل الأرباح الصافية المحقق بواسطة البنوك الكويتية، احتلت المركز الثاني بعد البنوك السعودية، ومن حيث نسبة الأجور والمرتبات والمدفوعات الأخرى إلى إجمالي الأصول، والتي كانت في أدنى مستوياتها بين بنوك دول مجلس التعاون، واحتلت المركز الأول من حيث نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول، وكذلك من حيث متوسط الأصول لكل عامل، والمستوى التعليمي للعمالة الوطنية، وكذلك مستويات الخبرة للعمالة، وارتفاع إنتاجية العاملين وارتفاع مستويات الإبداع للموظفين، واقتراب مستويات السيولة من المستوى الأمثل، كما تحتل المركز الثاني من حيث متوسط الربح لكل عامل، ومن حيث متوسط عدد أجهزة الصرف الآلي لكل فرع.

هذا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بجهود البنوك الكويتية في تطوير خدماتها وإمكاناتها وتحسين كفاءة العاملين بها، ومن ذلك:

١ – **تحسين الموارد البشرية:** من حيث الاهتمام بإجراء مسوحات لآراء العملاء حول الموظفين بصورة دورية والاهتمام باتخاذ إجراءات لزيادة رضاء العاملين، إلى جانب ربط نظم المكافآت والحوافز بالأهداف المرسومة.

٢ – **مواكبة التكنولوجيا:** من حيث ارتفاع درجة استعداد المصارف الكويتية لتقديم خدمات إلكترونية منزلية أو من خلال الإنترنت وتزايد الاتجاه لقيام العملاء بإتمام معاملاتهم المصرفية إلكترونياً بصورة أكبر، وارتفاع درجة الاستعداد للاعتماد على الإنترنت في تقديم الخدمات المصرفية.

٣ – **توافر خطط للتوسع** في عدد الفروع في المستقبل وتوسيع النشاط المصرفي، مع نشر بطاقات الائتمان، كما أن المصارف الكويتية هي الأكثر استعداداً لتمثيل نفسها في أسواق الدول الأخرى من خلال شبكة مكثفة للفروع.

وفي مقابل نقاط القوة، فإن هناك عدداً من نقاط الضعف التي تعانيها المصارف الكويتية مقارنة بغيرها من المصارف، ومن أهمها: انخفاض معدل العائد على الأصول، وانخفاض نسبة الإنفاق على التدريب إلى إجمالي الأصول، وانخفاض نسبة الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إجمالي الأصول، وانخفاض مستويات الخبرة للعمالة الوطنية؛ حيث تحتل المركز الرابع، وارتفاع معدلات التدوير بين العاملين في البنوك الكويتية، وانخفاض درجة كفاية رأس المال (الدبلوماسي، ٢٠٠٠م).

وبالنظر إلى توزع القوى العاملة في القطاع المصرفي الكويتي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م؛ فقد بلغ عدد العاملين في البنوك التي وزعت استمارات الاستبانة الخاصة بالرسالة عليها (٥٨٩٥)، منهم (٢٢٥١) من العمالة الوطنية؛ بنسبة ٣٨,١٪ من إجمالي العمالة في القطاع المالي والمصرفي، وهي النسبة التي تشكل مجتمع الدراسة كما في (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

توزع العمالة في القطاع المصرفي الكويتي لعام ٢٠٠٤م

م	البنك	الإجمالي	غير كويتي	كويتي	كويتي (٪)
١	بيت التمويل الكويتي	١٣٥٧	٨١٥	٥٤٢	٣٩,٩
٢	بنك الكويت الوطني	١٢٣٨	٧٦٩	٤٦٩	٣٧,٩
٣	بنك الخليج	٧٢٠	٤٧٤	٢٤٦	٣٤,٢
٤	البنك التجاري	٦٣٧	٤١٥	٢٢٢	٣٤,٩
٥	بنك برقان	٥٠٩	٢٨٤	٢٢٥	٤٤,٢
٦	بنك الكويت والشرق الأوسط	٤٨٨	٢٧٩	٢٠٩	٤٢,٨
٧	البنك الأهلي	٤٨١	٣٢٤	١٥٧	٣٢,٦
٨	البنك العقاري	٢٥٩	١٧٣	٨٦	٣٣,٢
٩	بنك الكويت الصناعي	٢٠٦	١١١	٩٥	٤٦,١
	الإجمالي	**٥٨٩٥**	**٣٦٤٤**	**٢٢٥١**	**٣٨,٢**

المصدر: وزارة التخطيط، السكان والقوى العاملة، ديسمبر ٢٠٠٤م.

تساؤلات الدراسة:

في إطار هذه الاعتبارات سعت الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، منها:

- ما طبيعة مفهوم العولمة؟ وما الخصائص التي تميزها؟ وما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟
- ما طبيعة الانعكاسات التي يمكن أن تفرزها سياسات العولمة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت؟.
- ما البدائل والسياسات التي يمكن من خلالها الحد من الانعكاسات السلبية لسياسات العولمة على العمالة الوطنية بدولة الكويت، وتفعيل انعكاساتها الإيجابية؟

منهجية الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات التي تثيرها الدراسة، اعتمد الباحث منهجياً وتحليلياً علي ما يأتي:

- تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من شعور مبدئي بوجود مشكلة ما تتمثل في آثار متوقعة على العمالة الوطنية نتيجة لسياسة العولمة، من خلال تطبيق اتفاقية التجارة العالمية.

وهو ما يتطلب البحث عن الحقائق والمعلومات التي تساعد على مواجهة هذه الآثار، وبيان كيفية التعامل معها.

وفي سبيل ذلك اعتمد الباحث على نوعين من مصادر البيانات:

الأول: الوثائقي، ويتمثل في البيانات والنشرات الصادرة من الجهات الرسمية: فيما يتعلق بالعمالة الوطنية في القطاع المصرفي وبخاصة بيانات وزارة التخطيط، والإدارة المركزية للإحصاء، وكذلك بيانات معهد الدراسات المصرفية، (٢٠٠١ – ٢٠٠٥م).

والثاني: الأداة الميدانية، حيث صممت استمارة استبانة، ووزعت على عينة اختيرت من القوى العاملة الوطنية في القطاع المصرفي في دولة الكويت، مع التركيز – في هذا الإطار – على العاملين بالوظائف القيادية والإشرافية، لاستطلاع آرائهم حول التأثيرات – السلبية والإيجابية – التي يمكن أن تنجم عن ظاهرة العولمة، على اعتبار أنهم أقدر على بيان هذه التأثيرات، وكيفية التعامل

معها وإدارتها، منذ انضمام الكويت إلى منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥م)، وما نجم عن هذا الانضمام من تأثيرات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون **مجتمع** الدراسة من العاملين الكويتيين في القطاع المصرفي الكويتي، البالغ عددهم (٢٢٥١)، وذلك وفقاً لآخر الإحصاءات المتوفرة الصادرة عن وزارة التخطيط (٢٠٠٤م)، ويمثل هؤلاء ما نسبته (٣٨,١٪) من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي الكويتي.

أما ما يتعلق **بعينة** الدراسة فقد حرص الباحث على وضع حد لحجم العينة، كما حرص في الوقت نفسه على أن يكون أساس الاختيار النسبة المئوية للعينة المختارة بالقياس للمجموع الكلي لمفردات المجتمع الأصلي فقط، بل أيضاً تمثيل العينة للمجموع ومدى كفايتها للتعميم.

وللتغلب على المشكلات التي يمكن أن تصاحب الاختيار الدقيق لحجم العينة، فقد حرص الباحث على الاستفادة من خبرات الدراسات السابقة المتشابهة حول حجم العينة وعلاقتها بالمجتمع الأصلي، كما قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية أولية على عدد محدود من البنوك، للتأكد من مدى تمثيل العينة المختارة للمجتمع الأصلي الذي نتناوله بالدراسة والتحليل.

وقد اختيرت مفردات العينة عن طريق "العينة العشوائية البسيطة – Random Sampling" وذلك من خلال الاختيار على أساس عشوائي بإعطاء مفردات المجتمع الفرص المتكافئة نفسها للاختيار، دون تقيد بترتيب مقصود، وجاء الاختيار وفقاً لطريقة العينة العشوائية البسيطة لما توفره من مزايا، كونها تعطي جميع مفردات المجتمع فرصاً متكافئة للاختيار، ولا تتطلب معرفة سابقة بخصائص مفردات المجتمع الأصلي، كما تتجنب احتمالات التحيز المسبق (بدر، ١٩٨٦م، وعسكر ١٩٩٢م، وشفيق ١٩٩٤م).

وبلغ حجم العينة (٢٥٠) مفردة، تمثل (١١,١٪) من إجمالي القوى العاملة

الوطنية في البنوك التي شملتها الدراسة، وتتوزع هذه العينة على النحو الوارد في جدول رقم (٢).

وقبل توزيع استمارة الاستبانة التي أعدها الباحث على العينة التي اختيرت، تم إعداد المسودة الأولى للاستبانة وعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين لإبداء ملاحظاتهم عليها من حيث الصياغة اللغوية لبنودها، ومدى ارتباطها بأهداف الدراسة ومدى واقعيتها، وقد تم تعديل الاستمارة وفقاً لملاحظات السادة المحكمين، ووضعت في صورتها النهائية، التي وزعت عليها.

وبعد توزيع الاستمارة على العينة المختارة (٢٥٠) لم يستجب ١٥ ممن وزعت عليهم الاستمارات، كما استبعدت ٣٤ استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل؛ حيث كانت غير مستوفاة في الإجابات، وفي الشروط الفنية للتحليل؛ أي أن إجمالي الاستمارات التي تم تحليلها بلغ (١٨١) استمارة، وهي تشكل نحو (٨,٩٥٪) من إجمالي القوى العاملة في البنوك التي اختيرت منها عينة الدراسة، وتعد هذه النسبة معقولة إلى حد ما للبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وطبيعة العينة علاوة على الطبيعة الاستطلاعية للدراسة في هذه المرحلة.

وفي إطار هذه الاعتبارات قسمت الاستمارة على عدد من الأبعاد الأساسية، وذلك على النحو التالي:

- **القسم الأول – البيانات الديموجرافية:** وتناول تساؤلات حول: النوع، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، ومدة الخدمة في الوظيفة الحالية.
- **القسم الثاني – الآثار الإيجابية للعولمة على العمالة الوطنية:** وتناول تساؤلات حول التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن تفرزها سياسات العولمة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، ووزعت البدائل وفق التوزيع الثلاثي (موافق، غير موافق، لا رأي)،

وتضمن هذا الجزء (٩) تسع عبارات حول التأثيرات الإيجابية للعولمة.

- **القسم الثالث – الآثار السلبية للعولمة على العمالة الوطنية:** وتناول مجموعة من العبارات (٨ عبارات) حول التأثيرات السلبية التي يمكن أن تفرزها سياسات العولمة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، ووزعت البدائل وفق التوزيع الثلاثي (موافق، غير موافق، لا أدري).
- **القسم الرابع – إجراءات مواجهة تأثير العولمة على العمالة الوطنية:** وتناول مجموعة من العبارات (١٨ عبارة) حول البدائل والسياسات التي يمكن من خلالها مواجهة تأثيرات العولمة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، ووزعت البدائل وفق التوزيع الثلاثي (موافق، غير موافق، لا أدري).

جدول رقم (٢)

توزع العينة على العمالة الوطنية في عدد من بنوك القطاع المصرفي الكويتي

م	البنك	مجتمع الدراسة	حجم العينة	نسبة العينة	الاستبانات التي تم تسلمها	الاستبانات القابلة للتحليل	٪ إلى إجمالي الاستبانات الموزعة
١	بيت التمويل الكويتي	٥٤٢	٥٠	٩,٢	٤٦	٤١	١٨,٠
٢	بنك الكويت الوطني	٤٦٩	٥٠	١٠,٦	٤٨	٢٣	٥٤,٠
٣	بنك الخليج	٢٤٦	٣٥	١٤,٢	٣٤	٢٩	١٧,١
٤	البنك التجاري	٢٢٢	٢٥	١١,٢	٢٥	١٨	٢٨,٠
٥	بنك برقان	٢٢٥	٢٥	١١,١	٢٣	١٩	٢٤,٠
٦	بنك الكويت والشرق الأوسط	٢٠٩	٢٥	١١,٩	٢١	٢٠	٢٠,٠
٧	البنك الأهلي	١٥٧	٢٠	١٢,٧	١٨	١٥	٢٥,٠
٨	البنك العقاري	٨٦	١٠	١١,٦	١٠	٨	٢٠,٠
٩	بنك الكويت الصناعي	٩٥	١٠	١٠,٥	١٠	٨	٢٠,٠
	الإجمالي	**٢٢٥١**	**٢٥٠**	**١١,١**	**٢٣٥**	**١٨١**	
	٪ إلى العينة		١٠٠		٩٤	٧٢,٤	

عرض البيانات ومناقشة النتائج

جاءت النتائج على النحو التالي:

أولاً – البيانات الديموغرافية:

نظراً لأن الباحث نص في الاستمارة على أن الإجابة عن أسئلة القسم الخاص بالبيانات الديموغرافية، اختيارية، فقد ترتب عن ذلك عدم اهتمام كثير من أفراد العينة بالإجابة عن هذه الأسئلة، وتركز الاهتمام على الأقسام الثلاثة التالية.

ثانياً – التأثيرات الإيجابية للعولمة:

أكد أفراد العينة أن ظاهرة العولمة يمكن أن تؤدي إلى العديد من الآثار الإيجابية على القوى العاملة الوطنية في القطاع المصرفي، ووفقاً لإجاباتهم فإن أهم هذه الآثار التوسع في الاستثمارات وما يمكن أن يصاحبه من توسع في فرص العمل التي تتاح أمام العمالة الوطنية، وكانت نسبة الموافقة عليه (٩٢٪)، ثم الاطلاع على أحدث برامج التأهيل والتدريب التي يمكن أن تستفيد منها العمالة الوطنية في رفع مستوياتها وكفاءاتها (٨٩,٥٪) ثم زيادة كفاءة العمالة الوطنية بسبب تعدد الندوات واللقاءات المباشرة وغير المباشرة بين الخبراء من مختلف دول العالم (٨٥٪).

بينما راوحت نسب الموافقة على تأثيرها في رفع معدلات الكفاءة أمام التقدم في مستويات الاتصال وتقنية المعلومات، والمساعدة في نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة من مختلف دول العالم إلى الكويت، وتضييق الفجوة بين القطاع المصرفي الكويتي ونظيره في مختلف دول العالم في ظل ثورة الاتصالات، ورفع مستويات تأهيل العمالة الوطنية وزيادة قدراتها الإنتاجية، بين (٨٢٪) و (٧١,٦٪)، جدول رقم (٣).

وعلى الرغم من الاتفاق بين أفراد العينة على أهمية العولمة في زيادة المنافسة في سوق العمل، والتواصل العالمي بما يسهم في ترسيخ الخبرات الوطنية والاستفادة منها في الشركات والمجالات الدولية، فإن نسب هذه

الموافقة كانت منخفضة مقارنة بالتأثيرات الإيجابية الأخرى، وكانت (٦٨,١٪) و(٦١,٢٪) على التوالي.

وهذه النتائج تتفق مع ما انتهى إليه كل من (Mcgrew,(others), 1990)، و(Griswold, 1998)، و(Rosenau, 1994) حول التأثيرات الإيجابية لسياسة العولمة على القوى العاملة.

جدول رقم (٣)

الآثار الإيجابية للعولمة على العمالة الوطنية

م	الآثار	موافق		غير موافق		لا أدري		الترتيب
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١	رفع معدلات الكفاءة أمام التقدم في مستويات الاتصال وتقنية المعلومات.	١٦٥	٨٢,٠	٣٣	١٦,٤	٣	١,٦	٤
٢	رفع مستويات تأهيل العمالة الوطنية وزيادة قدراتها الإنتاجية.	١٤٤	٧١,٦	٥٢	٢٥,٨	٥	٢,٦	٧
٣	التواصل العالمي بما يسهم في ترسيخ الخبرات الوطنية والاستفادة منها في الشركات والمجالات الدولية.	١٢٣	٦١,٢	٦٥	٣٢,٣	١٣	٦,٥	٨
٤	تضييق الفجوة بين القطاع المصرفي الكويتي ونظيره في مختلف دول العالم.	١٤٩	٧٤,١	٤٥	٢٢,٤	٧	٣,٥	٦
٥	زيادة كفاءة العمالة الوطنية بسبب تعدد الندوات واللقاءات المباشرة وغير المباشرة بين الخبراء من مختلف دول العالم.	١٧١	٨٥,٠	٢٦	١٢,٩	٤	٢,١	٣
٦	المساعدة في نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة من مختلف دول العالم إلى الكويت.	١٥٣	٧٦,١	٣٧	١٨,٤	١١	٥,٥	٥
٧	التوسع في الاستثمارات ومن ثم توسع فرص العمل التي يمكن أن تتاح أمام العمالة الوطنية.	١٨٥	٩٢,٠	١٤	٦,٩	٢	١,١	١
٨	الاطلاع على أحدث برامج التأهيل والتدريب التي يمكن أن تستفيد منها العمالة الوطنية في رفع مستوياتها وكفاءاتها.	١٨٠	٨٩,٥	١٢	٦,٠	٩	٤,٥	٢
٩	زيادة المنافسة في سوق العمل.	١٣٧	٦٨,١	٥٨	٢٨,٨	٦	٣,١	٩
	متوسط الاستجابات		**٧٧,٧**		**١٨,٩**		**٣,٤**	

ثالثاً – التأثيرات السلبية للعولمة:

كشف تحليل نتائج استمارات أفراد العينة حول التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على العمالة الوطنية في القطاعات المصرفية، أن أهم هذه التأثيرات – من وجهة نظر أفراد العينة – اتساع الفوارق بين الأجور بين الدول الصناعية والنامية (٩٤,٥٪)، ولعل مرجع هذه النسبة المرتفعة هو الطبيعة الانفتاحية للمبحوثين واطلاعهم على الكثير من أوضاع الدخول في عدد كبير من دول العالم، في ظل تعدد رحلاتهم واختلاطهم بهذه الدول، إما من خلال السياحة، أو من خلال البعثات التعليمية.

كذلك اتفق أفراد العينة على أن تزايد الفجوة المعرفية بين العاملين، بسبب تفاوت القدرة على مواكبة التطورات العلمية (٩٢,٥٪) وتزايد احتمالات الاستغناء عن العمالة بسبب تزايد الاتجاه إلى ميكنة العمليات المختلفة في القطاع المصرفي (٩٠٪) من أهم الآثار السلبية المتوقعة للعولمة على القطاعات المصرفية، بينما راوحت نسبة موافقتهم على تأثير العولمة في تقليل فرص العمل الوطنية المتاحة، وهبوط معدلات حماية العاملين في ظل تقلص دور الدولة، وصعوبة دخول الوافدين الجدد إلى سوق العمل، بين (٨٨,١٪) و(٨١٪) و(٧٢,١٪) على التوالي.

بينما انخفضت نسبة الموافقة على تأثير العولمة على تقليص استخدام العمالة في القطاع العام، وارتفاع مستوى البطالة، إلى (٦٧,١٪) و(٥٩,٧٪) على التوالي، جدول رقم (٤).

وفي مقابل نسب الموافقة جاءت نسب عدم الموافقة على تأثير العولمة على تقليص استخدام العمالة في القطاع العام، وارتفاع مستوى البطالة، وصعوبة دخول الوافدين الجدد إلى سوق العمل، (٢٥,٤٪) و(٢٢,٩٪) و(٢٢,٤٪) على التوالي.

وفي الوقت نفسه ارتفعت نسبة من اختاروا البديل "لا أدري" إلى (١٧,٤٪)، وكانت حول مدى التأثير السلبي لظاهرة العولمة على الانكماش

الاقتصادي وتأثيره على خسارة فرص العمل ومن ثم ارتفاع مستوى البطالة، جدول رقم (٤).

وهذه النتائج تتفق وما انتهت إليه دراسات كل من (Mander & Goldsmith, 1996) و(Hirst & Thompson, 1996)، و(Bairoch & Hslleiner, 1996)، و(Strange, 1998) و(Kennedy, 1996)، حول التأثيرات السلبية لسياسة العولمة على القوى العاملة.

جدول رقم (٤)

الآثار السلبية للعولمة على العمالة الوطنية

م	تأثيرات العولمة السلبية على العمالة الوطنية	موافق		غير موافق		لا أدري		الترتيب
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١	اتساع فوارق الأجور بين الدول الصناعية والنامية.	١٩٠	٩٤,٥	٦	٣,١	٥	٢,٦	١
٢	صعوبة دخول الوافدين الجدد إلى سوق العمل.	١٤٥	٧٢,١	٤٥	٢٢,٤	١١	٥,٥	٦
٣	هبوط معدلات حماية العاملين في ظل تقلص دور الدولة.	١٦٣	٨١,٠	٣٦	١٧,٩	٢	١,١	٥
٤	تقليل فرص العمل الوطنية المتاحة.	١٧٧	٨٨,١	١٧	٨,٤	٧	٣,٥	٤
٥	ارتفاع مستوى البطالة.	١٢٠	٥٩,٧	٤٦	٢٢,٩	٣٥	١٧,٤	٨
٦	تقليص استخدام العمالة في القطاع العام.	١٣٥	٦٧,١	٥١	٢٥,٤	١٥	٧,٤	٧
٧	تزايد الفجوة المعرفية بين العاملين، بسبب تفاوت القدرة على مواكبة التطورات العلمية.	١٨٦	٩٢,٥	٦	٣,١	٩	٤,٥	٢
٨	تزايد احتمالات الاستغناء عن العمالة بسبب تزايد الاتجاه إلى ميكنة العمليات المختلفة في القطاع المصرفي.	١٨١	٩٠,٠	١٥	٧,٤	٥	٢,٦	٣
	متوسط الاستجابات		**٨٠,٦**		**١٣,٨**		**٥,٦**	

رابعاً – بدائل وسياسات مواجهة تأثيرات العولمة على العمالة الوطنية:

وفقاً لإجابات مفردات العينة تمثلت أهم سياسات وبدائل مواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة وتفعيل تأثيراتها الإيجابية في: تشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة الوطنية، وربط التسهيلات الممنوحة له بمدى توطينه

للوظائف (٨٩٪)، وتطوير القوانين الخاصة بالعمالة لمواجهة متطلبات العولمة (٨٧٪)، و تطوير العملية الإدارية بما يتوافق مع متطلبات العولمة (٨٦,٥٪)، انظر جدول رقم (٥).

بينما جاءت نسب الموافقة على أهمية كل من توحيد السياسات المالية والنقدية والجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وترسيخ الأخلاقيات والقيم وتعميقها كحائط صد ضد الذوبان في تيارات العولمة، وإعطاء برامج التنمية والتدريب المهني والتأهيل للعمالة الوطنية الاهتمام المناسب لمواجهة متطلبات العولمة، وتعميق فكر الانتماء والولاء للوطن، في مواجهة تأثيرات العولمة على النحو التالي (٨٦٪) و(٨١٪) و(٨٠,٥٪) و(٧٨,١٪)، وتؤكد هذه النتيجة ما خلص إليه عزيز (٢٠٠١م) من ضرورة تفعيل الاهتمام بالأبعاد القيمية والثقافية في التعامل مع سياسات العولمة وتأثيراتها على العمالة الوطنية.

بينما انخفضت نسبة الموافقة على أهمية كل من: تفعيل دور الإعلام في نشر الوعي حول سياسات العولمة ومتطلباتها، و تحديث أساليب الإنتاج المستخدمة بما يتوافق مع متطلبات العولمة، والاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بسياسات العولمة وتقويم أثرها على العمالة الوطنية والعمالة في الجهاز المالي والمصرفي، في مواجهة تأثيرات العولمة إلى (٧٣,٦٪) و(٦٠,٦٪) و(٥٧,٢٪) على التوالي، وهذه النتيجة تتفق مع ما انتهت إليه دراسة الخواجة (٢٠٠١م).

وأمام هذه النتائج جاءت أكثر البدائل من حيث نسبة عدم الموافقة على أهميتها في مواجهة تأثيرات العولمة على النحو التالي: الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بسياسات العولمة وتقويم أثرها على العمالة الوطنية والعمالة في الجهاز المالي والمصرفي (٤١,٢٪)، وتفعيل دور الإعلام في نشر الوعي حول سياسات العولمة ومتطلباتها (٢٢,٤٪)، و إعطاء برامج التنمية

والتدريب المهني والتأهيل للعمالة الوطنية الاهتمام المناسب لمواجهة متطلبات العولمة (١٧,٩٪) على التوالي، جدول رقم (٥).

وتثير هذه الأرقام نتيجة غير متوقعة في ظل تزايد الاهتمام بالدور الذي يمارسه الإعلام في ظل العولمة، وكذلك دور كل من التدريب والبحوث في مواجهة تأثيرات العولمة السلبية على العمالة الوطنية.

جدول رقم (٥)

بدائل وسياسات مواجهة تأثيرات العولمة على العمالة الوطنية

م	البديل والسياسة	موافق		غير موافق		لا أدري		الترتيب
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١	تطوير القوانين الخاصة بالعمالة لمواجهة متطلبات العولمة.	١٧٥	٨٧,٠	١٦	٧,٩	١٠	٥,١	٢
٢	الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بسياسات العولمة وتقويم أثرها على العمالة الوطنية والعمالة في الجهاز المالي والمصرفي.	١١٥	٥٧,٢	٨٣	٤١,٢	٣	١,٦	١٠
٣	إعطاء برامج التنمية والتدريب المهني والتأهيل للعمالة الوطنية الاهتمام المناسب لمواجهة متطلبات العولمة.	١٦٢	٨٠,٥	٣٦	١٧,٩	٣	١,٦	٦
٤	تحديث أساليب الإنتاج المستخدمة بما يتوافق مع متطلبات العولمة.	١٢٢	٦٠,٦	١٧	٨,٤	٦٢	٣٠,٨	٩
٥	تفعيل دور الإعلام في نشر الوعي حول سياسات العولمة ومتطلباتها.	١٤٨	٧٣,٦	٤٥	٢٢,٤	٨	٤,٠	٨
٦	تطوير العملية الإدارية بما يتوافق مع متطلبات العولمة.	١٧٤	٨٦,٥	٢١	١٠,٤	٦	٣,١	٣
٧	تعميق فكر الانتماء والولاء للوطن.	١٥٧	٧٨,١	٣٢	١٥,٩	١٢	٦,٠	٧
٨	ترسيخ الأخلاقيات والقيم وتعميقها كحائط صد ضد الذوبان في تيارات العولمة.	١٦٣	٨١,٠	٣١	١٥,٤	٧	٣,٥	٥
٩	تشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة الوطنية، وربط التسهيلات الممنوحة له بمدى توطينه للوظائف.	١٧٩	٨٩,٠	١٨	٨,٩	٤	٢,١	١
١٠	توحيد السياسات المالية والنقدية والجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.	١٧٣	٨٦,٠	١٥	٧,٤	١٣	٦,٥	٤
	متوسط الاستجابات.		**٧٧,٩**		**١٥,٧**		**٦,٤**	

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى عدد من **النتائج الأساسية**، وتتمثل في:

- أن التأثيرات السلبية للعولمة على العمالة الوطنية تفوق التأثيرات الإيجابية، وفقاً لإجابات أفراد العينة.
- تراجع أهمية دور البحوث والدراسات الخاصة بسياسات العولمة – من وجهة نظر أفراد العينة – في مواجهة تأثيرات العولمة.
- اتفاق نتائج الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، سواء ما يتعلق بالتأثيرات التي يمكن أن تترتب على سياسات العولمة: **السلبية** مثل: اتساع الفوارق بين الأجور، وصعوبة دخول الخريجين الجدد من الشباب إلى سوق العمل، وضعف إجراءات حماية العمل، وخسارة فرص العمل، وارتفاع مستوى البطالة، ...

والإيجابية، مثل: رفع معدلات كفاءة القوى العاملة، أمام التقدم في مستويات الاتصال وتقنية المعلومات، **وتضييق** الفجوة بين القطاعات التنموية المختلفة في مختلف دول العالم، والمساعدة في نقل التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها، من خلال التوسع في الاستثمارات، والتوسع في فرص العمل التي تتاح أمام العمالة الوطنية، وزيادة القدرة على المنافسة في سوق العمل مع زيادة قدرات العمالة الوطنية وخبراتها.

توصيات الدراسة:

في إطار ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، يخلص الباحث إلى عدد من **التوصيات** التي يمكن أن تسهم في تحقيق مزيد من الوضوح والإدراك لتأثيرات العولمة على العمالة الوطنية من ناحية، وتفعيل إجراءات مواجهتها وبدائلها من ناحية أخرى، ومن بين هذه التوصيات:

- التفكير الجدي في الاندماج بوصفه أحد الخيارات الأساسية التي يمكن أن تأخذ بها القطاعات المصرفية بدولة الكويت؛ فاستحقاقات العولمة تتطلب القيام بعمليات اندماج بين هذه القطاعات، حيث يشكل هذا الاندماج إحدى

أهم الخطوات المطلوب تحقيقها ليس على الصعيد المحلي فقط بل الإقليمي والعربي أيضاً لخلق كيانات مالية كبيرة وقاعدة رأسمالية أكبر وقاعدة واسعة من العملاء وقدرة على تقليص النفقات والارتقاء بالخدمات.

وهو ما يمكن أن ينعكس إيجابياً على حجم القوى العاملة في هذه القطاعات؛ فاتساع النشاط، وتعدد الخدمات من شأنه أن يستقطب المزيد من المهارات والقدرات البشرية، وليس تقليص الحجم.

- تبني القوانين والتشريعات التي تدعم حرية القطاع الخاص وترسيخ مفاهيم الشفافية وتقويم الأداء بما يرفع من معدلات أداء القوى العاملة في القطاعات المصرفية، مع تخصيص موازنات أكبر لتشجيع البحث والتطوير في هذه القطاعات بما ينعكس على معدلات المهارات والخبرات التي تملكها العمالة الوطنية العاملة في هذه القطاعات.
- زيادة الإنفاق على تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي من ناحية التدريب والتأهيل، وكذلك التأكد من المواءمة بين المخرجات التعليمية التي تدخل القطاع المصرفي واستعدادها للقيام بالمهام المنوطة بها بشكل فعال.
- تشجيع البحوث والدراسات العلمية والميدانية التي تتناول تأثيرات العولمة وانعكاساتها على مختلف القطاعات التنموية بدولة الكويت، وبخاصة على القوى العاملة الوطنية، لقياس حجم هذه التأثيرات ونطاقها وتحديداً بعد دخول اتفاقية التجارة العالمية موضع التنفيذ، ووضع عدد من التصورات والبدائل المحتمل حدوثها على العمالة الوطنية، وكيفية التعامل مع كل منها، حال وقوعها بالفعل.
- تأكيد أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام من دعم سياسات مواجهة التأثيرات السلبية للعولمة على العمالة الوطنية.

مصادر البحث

أولاً – المصادر العربية:

- أحمد صدقي الدجاني، (١٩٩٨م)، "مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة"، جريدة القدس، عدد ٧٤٧.
- أحمد عبد الرحمن أحمد (ربيع ١٩٩٨م)، "العولمة – المفهوم والمظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلد ٢٦، عدد ١.
- أحمد محسن، (١٩٩٩م)، افتتاح ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل العولمة – الفرص والتحديات، البيان، الإمارات، عدد ٢١/٤/١٩٩٩م.
- ألفونس عزيز، (مايو ٢٠٠١م)، العولمة وآثارها على الدول العربية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ثناء عبد الله، (يونيو ٢٠٠٠م)، قضايا العولمة بين القبول والرفض، المستقبل العربي، بيروت، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦، ص ص ٩٠ – ١٠٨.
- جاسم محمد الشتي، (أبريل ١٩٩٩م)، "تأثير العولمة الاقتصادية على قطاع التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل العولمة – الفرص والتحديات، أبوظبي.
- جمال الدين رزق، (ديسمبر ١٩٩٨م)، "واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول.
- جيمس روزناو، (شباط ١٩٩٨م)، "ديناميكية العولمة نحو صياغة علمية: قراءات استراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧م، نقلاً عن السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٢٢٨.

- خالد الخروب، (فبراير ١٩٩٨م)، "مفهوم العولمة – محاولة رسم حدود التعريف"، جريدة الأيام، البحرين، عدد ١٢.
- رمزي زكي، (أبريل ١٩٩٩م)، "عولمة الأسواق المالية – الفرص والمحاذير للبلاد النامية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين حول الاقتصاد الكويتي في القرن الواحد والعشرين – الفرص والتحديات، الكويت.
- رمزي زكي، (١٩٩٣م)، " ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت.
- سعيد السيد سعيد، (١٩٩٨م)، "المتغيرات السياسية الدولية في الحقبة الراهنة – ضمن مجموعة مؤلفين عرب ونظام عالمي جديد، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة.
- صامويل هانتنجتون، (١٩٩٨م)، صدام الحضارات، القاهرة، سطور للنشر.
- عالم العمل، (يناير ٢٠٠٠م) بيروت، عدد ٣٢.
- عالم العمل، (ديسمبر ٢٠٠١م) بيروت، عدد ٤٠.
- عالم العمل، (مارس ٢٠٠٤م) بيروت، عدد ٤٩.
- عبد العزيز التويجري، (٢٠٠٠م)، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).
- عبد الكريم بكار، قيادة العولمة، مجلة الدعوة، العدد ١٧٤٢، موقع http://65.193.50.117/words /globalization/globalization_ara.shtml
- عصمت الحسين، (ربيع ١٩٩٨م)، "العالم الإسلامي وتحديات العولمة"، مجلة الحكمة، قبرص، عدد ١٩.
- علا الخواجة، (مايو ٢٠٠١م)، الآثار الاجتماعية للعولمة على دول الخليج، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وآثارها على الدول العربية،

القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- علي حبيش، (ديسمبر ١٩٩٨م)، "العولمة والبحث العلمي، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، عدد ١.
- كاظم حبيب، (يناير ١٩٩٨م)، "مفاعيل العولمة بين المركز والأطراف هل هي واحدة؟"، مجلة الطريق، بيروت.
- مجلة الدبلوماسي، (٢٠٠٠م)، (عالم الاقتصاد والأعمال في الكويت والخليج العربي)، العدد رقم (٤٣)، السبت ٢١ أكتوبر /تشرين الأول ٢٠٠٠م.
- محجوب عمرو، (١٩٩٨م)، "الخطاب السياسي العربي في ظل العولمة" جريدة القدس، غزة، عدد ٨٤٥، ١٤ مايو ١٩٩٨م.
- محسن هلال، (يونيو ٢٠٠٠م)، "الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقيات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني.
- محمد آدم، (شباط ٢٠٠٠م)، "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية"، مجلة النبأ، بيروت، عدد ٤٢.
- محمد الأطرشي، (مارس ١٩٩٨م)، العرب والعولمة – ما العمل؟، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٨ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧م، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩.
- محمد حسن رسمي، (٢٠٠١م)، "كيف نتفاعل مع العولمة"، الأهرام، القاهرة، عدد ١٦/٩/٢٠٠١م.
- محمد عابد الجابري، (١٩٩٧م)، قضايا فى الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عبد الله الملا، (أبريل ١٩٩٩م)، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل العولمة – الفرص والتحديات، أبوظبي.

- المعهد العربي للتخطيط، (٢٠٠٠م)، "الإطار العام لسوق العمل وتخطيط القوى العاملة"، الكويت.
- مصطفى أحمد مصطفى، (يونيو ١٩٩٤م)، الجات من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول.
- د. مصطفى رجب، (أبريل ١٩٩٩)، "شركات التأمين في ظل العولمة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل العولمة – الفرص والتحديات، أبو ظبي.
- مكتب العمل الدولي، (سبتمبر ٢٠٠٤م)، "نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي"، جنيف، ISBN 92-2-613043-4، عالم العمل، عدد ٥١.
- منظمة العمل الدولية، (يونيو ٢٠٠١م)، "مستقبل العمل اللائق في الاقتصاد العالمي"، مجلة عالم العمل، عدد ٣٨.
- منظمة العمل الدولية، (يونيو ٢٠٠٢م)، منتدى الاستخدام العالمي بين ١ و٣ نوفمبر ٢٠٠١م، مجلة عالم العمل، بيروت، عدد ٤١/٤٢.
- منظمة العمل الدولية، (يناير ٢٠٠٤م)، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، بيانات صحفية وتغطيات إعلامية، الخميس.
- منير شفيق، ثالوث العولمة القاهر: العسكرة والاقتصاد والثقافة، http:// 64.29.210.216/Arabic /contemporary/tech/2001/article9a.shtml
- هالة مصطفى، (أكتوبر ١٩٩٨م)، "العولمة: دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٣٤.
- هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان، (١٩٩٨م)، "فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- هدى ميتكيس، (مايو ٢٠٠١م)، الآثار السياسية الداخلية للعولمة، ورقة

عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وآثارها على الدول العربية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- وزارة التخطيط، (٢٠٠٣م)، "مشروع خطة التنمية الاقتصادية (٢٠٠٤/٢٠٠٥م – ٢٠٠٥/٢٠٠٦م)" الصادر عن وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت.
- وزارة التخطيط"، (٢٠٠١م)، مشروع خطة التنمية لدولة الكويت (٢٠٠١/٢٠٠٢م–٢٠٠٥/٢٠٠٦م)"، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية.
- وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات، وبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن الحالة السكانية خلال الفترة (١٩٩٩–٢٠٠٢م).
- الأهرام الاقتصادي، القاهرة، عدد ٣١/١/١٩٩٤م.
- الأهرام الاقتصادي، القاهرة، عدد ٢٥/٤/١٩٩٤م.
- اللجنة العالمية حول البُعد الاجتماعي للعولمة، (٢٠٠٤م)، عولمة عادلة، خلق الفرص للجميع، جنيف، مكتب العمل الدولي، ISBN 92-2-115426-2. يمكن الاطلاع على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.ilo.org/wcsdg
- اللجنة العالمية حول البُعد الاجتماعي للعولمة، (مايو ٢٠٠٤م)، على العولمة أن تتغيّر – وهي قادرة على ذلك، مجلة عالم العمل، بيروت، منظمة العمل الدولية، عدد ٥٠.

ثانياً – المصادر الأجنبية:

- Anthony G. Mcgrew and Foul G. Lewis. (1990), Global Politics: Globalization and the Nation State, (Cambridge, M.A: Rlack Hell Publishers.
- Daniel T. Griswold. (April 1998), "Blessings and Burdens of Globalization," The World and I.
- James N. Rosenau. (1994), New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing and Localizing, Security Dialogue, Vol. 25.

- Jerry Mander & Edward Goldsmith. (1996), The case against the Global Economy: And for a Turn Toward the local, (San Francisco :Sierra Club Books).
- P. Bairoch snd E. Hslleiner. (1996), States Against Markets : The Limits of Globalization (London : Rutledge).
- Paul Hirst and Graham Thompson. (1996), Globalization in Question : The International Economy and the Possibilities of Government (Cambridge: Polity press).
- Poul Kennedy. (1996), Globalization and its Discontents, New Perspectives Quarterly, Vol.13,No.4.
- Ratinoff. (1995), L; Global Insecurity and Education'' The Culture of Globalization, Prospects, vol. xxv, No. 2.
- S. Sassen. (1996), Losing Control ? Sovereignty in an Age of Globalization (New York : Columbia University Press).
- S. Strange, The Retreat of the State. (1998), The Diffusion of power in the World Economy (Cambridge :Cambridge University Press).
- Hon Boylis and Steve Smeth (esd). (1997), the Globalization world Politics, (Oxford University Press).

جامعة الكويت
كلية العلوم الإدارية
قسم الإدارة العامة

استمارة استبانة حول

ظاهرة العولمة وتأثيراتها على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت

إعداد
د. عوض العنزي

مايو ٢٠٠٥م

- يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لكل من الدكتور آدم العتيبي، والدكتور عويد المشعان، من جامعة الكويت على قيامهما بتحكيم الاستبانة.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تأتي هذه الدراسة للبحث في تأثيرات العولمة وانعكاساتها على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، وكيفية مواجهة هذه التأثيرات.

لذا يرجى التفضل بملء هذه الاستمارة، مع التأكيد أنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وفي إطار الظاهرة التي يتناولها البحث بالدراسة والتحليل، وأنها محاطة بكل شروط البحث العلمي من حيث السرية والموضوعية

آملين من سيادتكم حسن التعاون لما فيه صالح وطننا الحبيب، وخدمة متطلبات البحث العلمي.

والله ولي التوفيق.

الباحث

القسم الأول – البيانات الشخصية:

- النوع:.....
- السن:.....
- المؤهل العلمي:.....
- المستوى الوظيفي:.....
- مدة العمل في الوظيفة الحالية:.....

ملاحظة:

(الإجابة عن هذا القسم اختيارية، وإن كنا نأمل الإجابة عنها لضمان مزيد من دقة البحث العلمي)

القسم الثاني – الآثار الإيجابية للعولمة على العمالة الوطنية:

فيما يلي مجموعة من العبارات حول التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن تفرزها سياسات العولمة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، رجاء وضع علامة (✓) أمام الاختيار الذي يعبر عن وجهة نظرك:

جدول رقم (٦)
الآثار الإيجابية للعولمة على العمالة الوطنية

م	الآثار	موافق	غير موافق	لا أدري
١	رفع معدلات الكفاءة أمام التقدم في مستويات الاتصال وتقنية المعلومات.			
٢	رفع مستويات تأهيل العمالة الوطنية وزيادة قدراتها الإنتاجية.			
٣	التواصل العالمي بما يسهم في ترسيخ الخبرات الوطنية والاستفادة منها في الشركات والمجالات الدولية.			
٤	تضييق الفجوة بين القطاع المصرفي الكويتي ونظيره في مختلف دول العالم.			
٥	زيادة كفاءة العمالة الوطنية بسبب تعدد الندوات واللقاءات المباشرة وغير المباشرة بين الخبراء من مختلف دول العالم.			
٦	المساعدة في نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة من مختلف دول العالم إلى الكويت.			
٧	التوسع في الاستثمارات ومن ثم توسع فرص العمل التي يمكن أن تتاح أمام العمالة الوطنية.			
٨	الاطلاع على أحدث برامج التأهيل والتدريب التي يمكن أن تستفيد منها العمالة الوطنية في رفع مستوياتها وكفاءتها.			
٩	زيادة المنافسة في سوق العمل.			

القسم الثالث – الآثار السلبية للعولمة على العمالة الوطنية:

فيما يلي مجموعة من العبارات حول التأثيرات السلبية التي يمكن أن تفرزها سياسات العولمة علي العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، رجاء وضع علامة (✓) أمام الاختيار الذي يعبر عن وجهة نظرك:

م	تأثيرات العولمة السلبية على العمالة الوطنية	موافق	غير موافق	لا أدري
١	اتساع فوارق الأجور بين الدول الصناعية والنامية.			
٢	صعوبة دخول الوافدين الجدد إلى سوق العمل.			
٣	هبوط معدلات حماية العاملين في ظل تقلص دور الدولة.			
٤	تقليل فرص العمل الوطنية المتاحة.			
٥	ارتفاع مستوى البطالة.			
٦	تقليص استخدام العمالة في القطاع العام.			
٧	تزايد الفجوة المعرفية بين العاملين، بسبب تفاوت القدرة على مواكبة التطورات العلمية.			
٨	تزايد احتمالات الاستغناء عن العمالة بسبب تزايد الاتجاه إلى ميكنة العمليات المختلفة في القطاع المصرفي.			

القسم الرابع – إجراءات مواجهة تأثير العولمة على العمالة الوطنية:

فيما يلي مجموعة من العبارات حول البدائل والسياسات التي يمكن من خلالها مواجهة تأثيرات العولمة على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، رجاء وضع علامة (✓) أمام الاختيار الذي يعبر عن وجهة نظرك:

م	البديل والسياسة	موافق	غير موافق	لا أدري
١	تطوير القوانين الخاصة بالعمالة لمواجهة متطلبات العولمة.			
٢	الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بسياسات العولمة وتقويم أثرها على العمالة الوطنية والعمالة في الجهاز المالي والمصرفي.			
٣	إعطاء برامج التنمية والتدريب المهني والتأهيل للعمالة الوطنية الاهتمام المناسب لمواجهة متطلبات العولمة.			
٤	تحديث أساليب الإنتاج المستخدمة بما يتوافق مع متطلبات العولمة.			
٥	تفعيل دور الإعلام في نشر الوعي حول سياسات العولمة ومتطلباتها.			
٦	تطوير العملية الإدارية بما يتوافق مع متطلبات العولمة.			
٧	تعميق فكر الانتماء والولاء للوطن.			
٨	ترسيخ الأخلاقيات والقيم وتعميقها كحائط صد ضد الذوبان في تيارات العولمة.			
٩	تشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة الوطنية، وربط التسهيلات الممنوحة له بمدى توطينه للوظائف.			
١٠	توحيد السياسات المالية والنقدية والجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.			
	متوسط الاستجابات.			